

«الصحة»: فرض رسوم للمرضى غير الكويتيين أكتوبر المقبل



وزارة الصحة

وقالت إن القرارين سيدخلان حيز التنفيذ في الأول من شهر أكتوبر المقبل في جميع المراكز والمستشفيات التابعة لوزارة الصحة.

وأوضحت أن القرارين لهما يمين الاعتبار إعفاء بعض الحالات لظروف إنسانية ومجتمعية ضمن الضوابط المحددة في القرارات المنظمة لها مبدئية أن الإعفاءات اشتملت على إعفاء الأطفال أقل من 12 سنة من المقيمين في الكويت من المصابين بمرض السرطان وإعفاء زوجة الكويتي غير الكويتية وأم الكويتي غير الكويتية المقيمة من الرسوم.

وأضافت أن الإعفاءات اشتملت على إعفاء أبناء وبنات الكويتية الملتزمة من غير الكويتي وإعفاء نساء دور الإساءة وإعفاء نساء دور الرعاية الاجتماعية وإعفاء مواطني دول مجلس التعاون وإعفاء المقيمين بصورة غير قانونية (غير محدد الجنسية) وإعفاء أعضاء الوفود الرسمية وإعفاء ركاب الترانزيت وإعفاء نساء السجن الأجنبي. وبيّنت أن القرارين نسا على معاملة غير الكويتيين من المعافين نفس معاملة الكويتيين فيما يخص الأطراف الصناعية يذكر أن الرسوم الجديدة المحددة بالقرارات الوزاريين تعتبر أقل بكثير من التكلفة الفعلية للخدمات الصحية طبقاً للمؤشرات الواردة في كتاب حساب التكاليف و الحسابات الصحية الوطنية الصادر عن وزارة الصحة ومقرح وزارة المالية المتعلق بإعادة النظر في الرسوم.

أصدرت وزارة الصحة قرارين خاصين بـاجور الخدمات الصحية يقضي أولهما بفرض رسوم على الخدمات الصحية للمرضى غير الكويتيين (الزائرين) وللأشخاص غير المسجلين بنظام التأمين الصحي والثاني رسوم واجور الخدمات لغير الكويتيين (المقيمين) والمسجلين في نظام التأمين الصحي).

وقالت الوزارة في بيان صحفي أمس الأول أن القرارين اللذين أصدرهما وزير الصحة الدكتور جمال الحربي سيمدا تطبيقهما ابتداء من أكتوبر المقبل مبدئية أن القرار الثاني لن يتضمن أي زيادة في قيمة الضمان الصحي إذ ستظل ثابتة وهي 50 ديناراً للوالد و40 ديناراً للزوجة و30 ديناراً لكل من الأبناء.

وأضافت الوزارة أن القرارين يأتيان ضمن إطار خطة الحكومة لإعادة النظر في رسوم الخدمات بما يتماشى مع الارتفاع العالمي في أسعار الأدوية والتقنيات الطبية الحديثة.

وتذكرت أن القرارين يأتيان بناء على توصيات اللجان الفنية المشكلة لتقييم رسوم الخدمات الصحية بالمستشفيات والمراكز التخصصية ومراكز الرعاية الأولية التابعة لوزارة الصحة لغير الكويتيين من المقيمين والزائرين مبدئية أن تلك الرسوم لم يحدث عليها أي تعديل منذ عام 1993.

ومن جانب آخر أكد وزير العدل أهمية خدمة «عيالنا» الخاصة بالمشمولين برعاية الهيئة العامة لشؤون قصر في تسهيل تواصل الهيئة مع القصر وذويهم وتقديم كل الخدمات والدعم لهم.

وأضاف العزب في تصريح للصحافيين بمناسبة نشين الخدمة أن هذه الخدمة الإنسانية لاسي استطلافاً من نصوص الدستور الكويتي الذي كفل كافة الحقوق للناتفة لا سيما رعايتهم وحمايتهم.

وأوضح أن الخدمة تتمثل في انتقال موظف الهيئة المعني إلى مقر سكن معيل القصر وتقديم الخدمات المطلوبة بكل سهولة ويسر لافتاً إلى أنها تتماشى وشوفاً مع أحكام الشريعة الإسلامية بخصوص العدة الشرعية للامثلة وأوضح هذه الخدمة تعد باكورة الأفكار التي عمل على تنفيذها منذ توليه منصبه الوزاري مشيداً بالدور الذي يقوم به مجلس إدارة (شؤون القصر) وتأييدهم لهذه الفكرة الإنسانية.

مذكر أن (الهيئة العامة لشؤون القصر) هيئة ذات أهداف إنسانية ورسالة نبيلة تأسست عام 1938 بغرض الوصاية على من لا وصي ولا ولي له من القصر والمحجور عليهم وفائدي الأهلية والمفقودين.

■ نحرص على الحفاظ

على المال العام عبر تخفيض المزيد من النفقات والأعباء المالية



فالح العزب

متابعة الكتب والمراسلات لإنجاز المعاملات وتسريع الدورة المستندية واعتماد إدارة الشؤون الإدارية معياراً عادلاً يتسم بالواقعية والموضوعية لتقييم الموظف في العمل بحيث لا توضع كل صلاحيات التقييم في يد مسؤول واحد فقط.

وأشار إلى ضرورة دراسة الحلول العاجلة لمشكلة العجز الموجود في أعداد الموظفين في قطاع الشؤون الإدارية والمالية ومواجهة هذه المشكلة باتخاذ القرارات المناسبة بشأنها والحلول الممكنة للسعة المكانية لإدارة الشؤون الإدارية.

مشاريع الوزارة المتشجرة في الوثائق المحددة لها مشدداً على ضرورة توجيه إنشادات لكافة المسؤولين المتأخرين في تسليم الخدمة في الوزارة.

وشدد على ضرورة اعتماد مبدأ العدالة في توزيع الإدارات والأقسام داخل هذا المبنى بما يضمن تسكين الإدارات للتسعة بكثافة المرجعين والموظفين في الإدارات السفلى والإدارات ذات التكلفة الأقل في الأدوار العليا إلى جانب العدالة في توزيع الأثاث المكتبي بمنح كل إدارة احتياجها المناسبة من الأثاث دون إفراط. وأكد العزب حرصه على إنجاز

■ الوزارة تمكنت من

توفير 730 ألف دينار عبر خطة استبدال المقرات المؤجرة

أعلن وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الكويتي الدكتور فالح العزب أمس أنه سيتم تسلم مبنى مجمع النيابة العامة الجديد في منطقة الشويخ الإدارية خلال العام الجاري.

وقال العزب في تصريح صحفي أن الوزارة تمكنت عبر خطة استبدال المقرات المؤجرة بأخرى تابعة لها من توفير 730 ألف دينار كويتي (نحو 2387 مليون دولار أمريكي) كإيجارات سنوية مما أسهم في خفض النفقات وتخفيف الأعباء المالية عن الموازنة العامة للدولة.

وأضاف أن الوزارة ستتمكن من توفير نحو مليوني دينار سنوياً لتدفع كإيجارات لمبنى مجمع محاكم الرفعي القديم وذلك عند إخلائه مستقبلاً واستبداله بمقر آخر تابع للوزارة.

وأكد حرص الوزارة على الحفاظ على المال العام عبر تخفيض الميزمن من التفتقات والأعباء المالية باستبدال المزيد من المقرات المؤجرة بأخرى تابعة لها بشكل تدريجي خلال المرحلة المقبلة.

وأشار إلى اهتمامه بإدراسة الجوانب التي تعرقل إنجاز مبنى وزارة العدل الجديد في منطقة الشويخ الصناعية مع وزارة الدولة لشؤون البلدية موضحاً

تمثل سابقة خطيرة هي الأولى من نوعها منذ حادثة إحراق المسجد الأقصى عام 1969

الكويت تدعو «التعاون الإسلامي» للتصدي للانتهاكات الإسرائيلية



ناصر الهين

بخاصة مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته واتخاذ مواقف حازمة تجاه الانتهاكات الإسرائيلية الجارية في القدس على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتحديد القرار 476 والقرار 478 والقرار 2334 التي ترفض أي تغييرات بناء الشعب الفلسطيني.

ولفت إلى مواصلة إسرائيل لشناتها الاستيطانية غير المسبوقة واستمرارها في محاولات تغيير طابع مدينة القدس الديموغرافي من خلال تهويدها وكذلك استمرارها في حصار قطاع غزة وتواصل عمليات قتل واعتقال أبناء الشعب الفلسطيني.

وأضاف الهين أن القضية الفلسطينية هي القضية الأولى لثقله التعاون الإسلامي مشيراً إلى تعرض الشعب الفلسطيني منذ عقود طويلة إلى سلسلة من الانتهاكات على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية خصوصاً في القدس المحتلة.

دعت الكويت أمس الأول منظمة التعاون الإسلامي والمجتمع الدولي إلى التكاتف للتصدي للانتهاكات والممارسات الإجرامية الصادرة عن النظام الإسرائيلي في القدس المحتلة. جاء ذلك في كلمة القاها مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية ناصر الهين في الاجتماع الطارئ للجنة التنفيذية على مستوى وزراء الخارجية في منظمة التعاون الإسلامي المنعقد بمدينة اسطنبول لبحث التطورات الأخيرة في المسجد الأقصى. وقال الهين إن هذه الانتهاكات في مدينة القدس تمثل سابقة خطيرة هي الأولى من نوعها منذ حادثة إحراق المسجد الأقصى عام 1969. وأضاف الهين «نقف اليوم أمام مشهد جديد من مشاهد التعتت الإسرائيلي الذي لا يفت عن حد بل زادت شرارته بانتهاك كافة المواقف السماوية والدنيوية وما هو الانتهاك الصارخ بحق أخواننا الفلسطينيين في مدينة القدس والمسجد الأقصى يسطر مذنبه جديدة تركبتها إيدي الإجرام للتحلل بالتفكك الإسرائيلي». وأشار إلى معاناة منطقة الشرق الأوسط من تحديات إنسانية ممتدة ومتعددة على رأسها استمرار الانتهاكات الإسرائيلية ضد

بالتعاون مع عدة جهات بهدف إعداد جيل قادر على مواجهة عواقب الآفة

الحويولة : التعليم الخاص يطلق حملة «أنا واعي» للتوعية من مخاطر المخدرات



صلاح خورشيد

أعلن النائب صلاح عبدالله خورشيد أنه تقدم بسؤال برلماني إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الداخلية الإعلام على قائمة الانتظار في ديوان الخدمة المدنية خلال السنوات الخمس الماضية.

وطالب النائب تزويده بالآتي:

– كشف بعدد المواطنين على قائمة الانتظار في ديوان الخدمة المدنية خلال السنوات الخمس الماضية حتى تاريخ الرد على هذا السؤال حسب الآتي:

– العدد الإجمالي.

– العدد الإجمالي للإناث.

– العدد الإجمالي للذكور.

على أن يتم تصنيفهم حسب التحصيل العلمي لقدم الطلب.

مع بيان وتوضيح سنوات الانتظار.

النصف يسأل الجبري عن السند القانوني

لاحتساب الضمانات البنكية للأراضي

أعلن النائب ركان النصف أنه تقدم بسؤال برلماني إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية محمد الجبري عن السند القانوني لاحتساب الضمانات البنكية للأراضي المطوكة للدولة.

ونص السؤال على ما يلي:

فيما يتعلق بقسائم الأمن الغذائي في الهيئة العامة للزراعة، يرجى تزويدي بالآتي:

– على أي أساس استندت الهيئة العامة للزراعة لفرض ضمان بنكي على كل الأراضي وهي المطوكة للدولة، يرجى تزويدي بالنص القانوني لهذا القرار.

– ما السند القانوني لاحتساب الضمانات البنكية لأراضي؟ يرجى تزويدي بالنص القانوني بتحديد الضمان البنكي.

– متى إلى علمي طلب الهيئة ضمان بنكيين على مشروع واحد الذي يخالف قانون لجنة المناقصات المركزية، مامدى التي تسمح بهذا الأمر.

الصحة الهيئة العامة للشباب والرياضة وزارة الشؤون الإسلامية المؤسسات الأهلية والخاصة وكذلك أنشطة ومساقات على مستوى مدارس التعليم الخاص مثل مسابقة الفضل لوحة فنية عن المخدرات والفصل بحث علمي مسرحية عن المخدرات والفصل بوستر تعوي عن إخطار الإنسان على المخدرات وكذلك عمل حملة إعلامية بالتعاون مع وزارة الصحة ووزارة الإعلام ووزارة الشباب لتغطية الفعاليات المقامة في مدارس التعليم الخاص.

من جانبه قال الموجه العام للأشطة بالإنابة في الإدارة العامة للتعليم الخاص عبدالعزیز الغريب أن الحملة تستهدف إجراء مسح شامل لتقييم مدى فاعليتها في إكساب الطلبة المعلومات اللازمة للوقاية من الإدمان على المخدرات وعمل فريق إعلامي متابعة الحملة وترويجها في وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام المرئي والمسموع.

الطلبة بأنواع الحيل المستخدمة لترويج المخدرات وإجبار المدارس بعمل محاضرات توعية لمخاطر المخدرات من خلال اختيار أساتذة متخصصين لإعطاء المحاضرات وأضاف الحويولة أن آلية تطبيق هذه الحملة ستكون من خلال تنظيم ندوات ومحاضرات من المختصين من عدة جهات مثل وزارة الداخلية ووزارة

■ الغريب: إجراء مسح

شامل لتقييم فاعلية

الحملة في تحقيق

أهدافها



عبدالحسن الحويولة

وتحذير الطلبة من أخطار الإدمان على المخدرات وتعريف الطلبة بالعقوبات الجنائية المرتبطة بالمخدرات وإرشاد الطلبة نحو الطريق السليم بالأنشطة وممارسة الهويات وتقوية الوازع الديني ومراعاة الضوابط الإسلامية في الحياة اليومية بالإضافة إلى التعريف بأنواع المخدرات وتأثيرها وتوعية

■ مشكلة الإدمان تعد

من أخطر المشاكل

الصحية والاجتماعية

التي تواجه المجتمع

عمل حملة وطنية لتوعية طلبة المدارس الخاصة ببنين وبنات للمرحلتين المتوسطة والثانوية عن المخدرات تحت شعار (أنا واعي) لترسيخ قيم المواطنة والصالحه وإعداد جيل واعي من النشء بأخلاق الإنسان على المخدرات مبيناً أهداف الحملة هي توعية النشء بأثار المخدرات النفسية والاجتماعية والصحية

شدد الوكيل المساعد للتعليم الخاص والتوعي د. عبدالحسن الحويولة أن مشكلة المخدرات تعد من أخطر المشاكل الصحية والاجتماعية والنفسية التي تواجه المجتمع موضحاً أنه غالباً ما يقع المراهقين في هذه الآفة وهي المخدرات التي يلجأ إليها الشباب في المدارس وهي فترة عمرية يصل فيها الطالب إلى قمة قدراته في العطاء والبدل والإنتاج.

وقال الحويولة في تصريح صحفي أن مواجهة هذه الآفة تتطلب تفعيل دور المؤسسة التربوية وتعاونها مع كافة الجهات المعنية من أجل العمل على إبعاد النشء الفعالي والمنهج والقادر على تحمل المسؤولية ومواجهة أعباء الحياة ومتطلباتها والعمل على فهم حاجات الطلبة وتلبية احتياجاتها على ضرورة اتباع الأساليب التربوية والإرشادية التي تهدف إلى وقايتهم من الوقوع في مشاكل المخدرات. وأشار الحويولة أن قطاع التعليم الخاص والتوعي يعتره